الرئيس الجزائري يفيق من نوبته الدماغية ويتجاوز مرحلة الخطر

■ الجزائر / متابعات :

أكد مسؤول طبي جزائري أن حالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، الذي يتواجد بمستشفى فال دو غراس بباريس، تجاوزت مرحلة الخطر وهي في تحسن مستمر .

وقال مدير المركز الوطني للطب الرياضي الدكتور رشيد بوغربال، الذي يرافق الرئيس بوتفليقة في رحلته العلاجية إن صحة الرئيس في تحسن ملحوظ ولا تدعو إلى القلق».

وأضاف المصدر نفسه أن «النوبة الإقفارية لم تترك أية آثار جانبية على صحة الرئيس، ولم تؤثر على أي من وظائف جسد الرئيس، حيث لم تدم سوى وقت قصير والإصابة ليست حادة، وهي تتراجع دون أن تخلف تأثيرات».

وأكد البروفيسور بوغربال أنه «يتعين على الرئيس بوتفليقة إجراء فحوصات إضافية والخضوع للراحة لتجاوز التعب الذي سببته له هذه الوعكة».

وشرح البروفيسور النوبة الإقفارية (الدماغية)، وقال إنها «تحدث عادة لسببين سواء بسبب حدوث نزيف، وهذا مستبعد لحسن الحظ، أو إقفارية بسبب نقص التروية على مستوى جزء صغير من الدماغ، ربما بسبب تصلب على مستوى الشرايين».

وكان الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة قد نقل الليلة قبل الماضية في حدود الساعة السادسة بتوقيت غرينيتش إلى أحد المستشفيات في العاصمة الفرنسية باريس للعلاج، حيث أجرى في باريس أولى الفحوصات الطبية العاجلة، وذكر الأطباء حينها أن «حالة الرئيس مستقرة ولا تدعو للقلق».

وقبل ذلك كان نقل الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة ظهر أمس على جناح السرعة إلى مستشفى خاص بالطب الرياضي بعد تعرضه لنوبة إقفارية عابرة.

وانتاب الشارع الجزائري منذ الليلة الماضية حالة من القلق حول الوضع الصحي للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، وكان في برنامجه أن يشرف الأربعاء المقبل على نهائي كأس الجمهورية الذي يجمع بين أكبر ناديين لكرة القدم في البلاد، فريق اتحاد الجزائر ومولودية الجزائر، لكنه سيتغيب عن هذا الحدث الرياضي للمرة الأولى منذ عام 1999 .

وقالت وكالة الأنباء الحكومية إن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة نقل إلى باريس أمس السبت لاستكمال الفحوصات الطبية، وذلك بعد تعرضه لجلطة دماغية «عابرة» دون أن تترك آثارا على صحته.

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الأربعاء- 1 مايو 2013م - العدد 15755

محكمة القضاء الإداري تنظر دعاوي ضد مرسي وقنديل

■ القاهرة / متابعات :

شهدت محكمة القضاء الإداري أمس عدداً من القضايا المهمة، حيث يتم تقديم الأوراق والمستندات في الدعوى التي تنظرها الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والتي تطالب بإلغاء قرار الرئيس محمد مرسى رئيس الجمهورية الصادر بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل.

وكان محمد حامد سالم السيد، أقام دعوى قضائية ضد الرئيس محمد مرسى، للطعن على قراره بإلغاء الإعلان الدستوري، والذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قبل انتخاب مرسى بأيام، وبجلسة أمس تمسك الطاعن بالفصل في الدعوى، لأنه يترتب عليها بيان ما إذا كان الرئيس يملك سلطة إصدار إعلانات دستورية من عدمه، خاصة بعد إصداره إعلانا دستوريا جديدا، ومنح لنفسه سلطات إلهية، وتعدى على السلطة القضائية وتغول عليها، وهو ما رآه فضيحة تاريخية.

وأكد في دعواه، أنه فوجئ والشعب المصري بصدور قرار رئيس الجمهورية بتاريخ 12/ 8/ 2012 بإلغاء الإعلان الدستوري الصادر في 17 يونيو 2012، وفي المادة الثانية يستبدل بنص المادة 25 فقرة 2 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، ويباشر فور توليه مهام منصبه كامل الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة 56 من هذا الإعلان، وفي المادة الثالثة أنه إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل رئيس الجمهورية خلال 15 يوماً جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري، بعد التشاور مع القوى الوطنية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال 3 أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال 30 يوماً من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستوري الجديد، ونصت المادة الرابعة على نشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي من تاريخ نشره.

وأضاف أن هذا القرار صدر من سلطة غير مختصة، ودون سند دستوري أو قانونيا، وصدر من رئيس الجمهورية بصفته كسلطة تنفيذية، وليس عملاً من أعمال السيادة.

وأكد أنه لا يجوز للرئيس إلغاء الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 17 /6 /2012 كونه جزءاً لا يتجزأ من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 30 /3 /2011، وذلك لأن سلطة رئيس الجمهورية ليست منشئة للدستور، وإنما هي إحدى السلطات التي نشأت وتخضع للإعلان الدستوري، ويستمد شرعيته ودستوريته من هذا الإعلان، حيث إن انتخاب رئيس الجمهورية جاء من خلال قانون يتطابق مع الإعلان الدستوري، وهو قانون الانتخابات الرئاسية، كما دفعوا ببطلان وانعدام القرار، حيث إن الرئيس استمد شرعيته، وأصبح رئيساً للجمهورية تطبيقاً للمكمل.

وتنظر أيضاً الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار فريد نزيه تناغو، نائب رئيس مجلس الدولة، الدعوى التي أقامها الدكتور جابر جاد نصار، وكيلاً عن المستشار أحمد الزند، رئيس مجلس إدارة نادى قضاة مصر ضد كل من الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية، والدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء، والدكتور أحمد فهمى رئيس مجلس الشورى، لمنع عرض ومناقشة قانون تعديل السلطة القضائية على مجلس الشورى.

■ جابر جاد نصار

وحملت الدعوى رقم 43720 لسنة 67 قضائية، وذكرت أن مجلس الشورى غير مختص بتعديل قانون السلطة القضائية، وأن البدء في مناقشة هذا القانون مخالفة للدستور، ومن ثم فإن إجراءات عرضه على الشورى منعدمة واعتداء سلطة على أخرى، وأن انفراد مجلس الشورى بالتشريع هو استثناء ولحالة الضرورة، وهو اختصاص مقصور على هذه الضرورة وبقدرها، وهو ما يعنى أن يتقيد مجلس الشورى بحدوده الدستورية، فلا يمد هذا الاختصاص إلى موضوعات لا يتصور بحكم المنطق القانوني أنها ضرورية.

كما تشهد الدائرة الأولى أيضا تقديم الأوراق والمستندات في الدعوى التى أقامتها المنظمة العربية للإصلاح الجنائي وكيلاً عن دعاء رشاد، زوجة أحد ضباط الشرطة المختفين بسيناء منذ أحداث ثورة 25 يناير للكشف عن مكان تواجده.

وحملت الدعوى رقم17778 لسنه67 قضائية واختصمت كلا من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية، والدفاع ورئيس المخابرات العامة، بصفاتهم بسبب تقاعسهم عن استجلاء مصير رائد الشرطة محمد مصطفي الجوهري، والمختفي بشمال سيناء عقب ثورة 25 يناير.

جاء بالدعوى أن الرائد المختفي كان يقوم بتأمين الحدود المصرية الفلسطينية نظرا لوجود الأنفاق التى يتم من خلالها تهريب الأسلحة والمخدرات، وتم انتدابه من وحدة تنفيذ الأحكام بمديرية أمن الدقهلية إلى مديرية أمن شمال سيناء، وكانت الفترة المحددة للانتداب من 22/1/2011 وحتى 4/2/2011 وهى الفترة التي تخللتها ثورة 25 يناير.

وأضافت أنه في 30/1/2011 عاد الجوهري إلى مسكنه عقب تردى الأوضاع الأمنية بشكل عام بل وإرجاء الجمهورية جميعها ولم يبق زوج الطاعنة سوى 24 ساعة فقط، ثم غادر وعاد إلى محل عمله.

وأكدت، أنه في 4/2/2011 حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً كان هناك آخر اتصال هاتفي بين الطاعنة وزوجها، وقال لها إنه سينام قليلاً وسيعاود الاتصال بها بعد استيقاظه، ومنذ ذلك التاريخ لا تعرف عن زوجها شيئا هو ومن معه من الضباط الآخرين المختفين.

■ محمد حامد سالم

وقررت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار عبد المجيد المقنن نائب رئيس مجلس الدولة، تأجيل الدعوى التي أقامها المهندس حمدي الفخراني عضو مجلس الشعب السابق والتي طالب فيها بإلزام الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية بكشف ملابسات اختطاف 3 ضباط وأمين شرطة بسيناء في 4 فبراير 2011 لجلسة 30 أبريل المقبل لتقديم الأوراق والمستندات.

وبجلسة أمس طالب وائل حمدي محامي المهندس الفخراني إدخال كل من رئيس المخابرات العامة ورئيس المخابرات الحربية كخصوم جدد في الدعوى.

كما تنظر الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار عبد المجيد المقنن نائب رئيس مجلس الدولة اليوم الدعوى التي أقامها عبد العظيم مغرب المحامي بصفته وكيلا عن 8 من اللاجئين الليبيين المقيمين بجمهورية مصر العربية والتي طالب فيها بعدم تسليمهم للسلطات الليبية، حرصا على حياتهم الشخصية.

وذكرت الدعوى المقامة من على محمود الأمين مارية وعمران إبراهيم محمود أبو كراع ونصر المبروك عبد الله ومحمد أبو عجيلة المبروك الغدى وعلى محمد حامد جار الله، وخليفة مصباح سلامة وفؤاد محمد عبد الله ومفتاح محمد السنوسي كعبية، أنه بعد قيام الثورة الليبية سيطرت الميليشيات على زمام الأمور في الدولة الليبية، مما دفع عددا كبيرا من المواطنين الليبيين إلى مغادرة البلاد، هربا من الأحداث الجارية طالبين اللجوء السياسي طبقا للقانون الدولي وحقهم الذى كفلته الاتفاقية الدولية لهذا الشأن.

وأشارت الدعوى إلى أن عدد اللاجئين الموجودين في جمهورية مصر العربية 800 ألف مواطن ليبي، وذلك لعدم استقرار الأوضاع في الجماهيرية الليبية بعد انتشار أعمال السلب والنهب والقتل وسيطرة الميليشيات المسلحة على الأمور في ليبيا، واتسعت عمليات الاعتقالات والاغتيالات السياسية لرموز السياسة السابقين الموجودين في الجمهورية الليبية وخارجها.

وأضافت الدعوى، أنه على الرغم من كل هذه الأوضاع الموجودة في ليبيا فوجئنا بتاريخ 24 مارس 2013 بصدور قرار من النائب العام المصري بتسليم الليبيين الموجودين في مصر إلى ليبيا بالمخالفة للدستور المصري وقواعد العدالة وحقوق الإنسان، ما يشكل خطرا على حياتهم الشخصية، وأوضحت أن من حق كل مسلم مضطهد أو مظلوم أن يلجأ إلى حيث يأمن وهذا الحق كفله الإسلام لكل مضطهد أيا كانت جنسيته أو عقيدته أو لونه.

يذكر أن المحكمة ذاتها قد أصدرت حكما لصالح أحمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية الليبية السابق بعدم جواز ووقف إجراءات تسليمه إلى السلطات الليبية.

وتنظر دائرة العقود بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة دعوى فسخ وبطلان عقد بيع 26 ألف فدان بالعياط للشركة المصرية الكويتية التي يمثلها عبدالسلام قورة عضو مجلس الشعب الأسبق عن الحزب الوطني المنحل حيث يتم تقديم الأوراق والمستندات.

وكان وائل حمدي المحامي وكيلا عن النائب السابق المهندس حمدي الفخراني قد أقام دعوى مطالبا بفسخ العقد الموقع بين الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية والشركة المصرية الكويتية للتنمية والاستثمار التي يمثلها نائب الوطني السابق عبد السلام قورة ببيع مساحة 26 ألف فدان بالعياط لصالح الشركة بأقل من 5 قروش للمتر المربع.

وأكد الفخراني، في دعواه أن العقد مخالف لقانون المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 98، لأنه تم بالأمر المباشر في الخفاء وذلك بتاريخ 26/ 6 / 2002،وأن الأرض تم شراؤها مقابل 5.2 مليون جنيه، وأن هذا يؤكد أن بيع الأرض تم بأقل من ثمنها الحقيقي مئات المرات، مشيرا إلى أن العقد خالف لنص المادة 58 من القانون رقم 47 لسنة 72 بشأن مجلس الدولة التي تلزم الحكومة بمراجعة مثل هذه العقود، كما ينص القانون على أنه يقع باطلاً كل تصرف يخالف ذلك.

كما تنظر اليوم محكمة القضاء الإداري أولى جلسات نظر الدعوى القضائية المقامة من عبد الله ربيع المحامي عضو الحزب الناصري، وعضو جبهة الإنقاذ والتي يطالب فيها بتطبيق كامل أحكام الشريعة الإسلامية مع ما يترتب عليها من إلغاء الفوائد البنكية، وتطبيق الحدود الشرعية على جرائم القتل والسرقة والزنا.

وكان مقيم الدعوى رقم 24332 لسنة 67 قضائية قد طالب أيضا بغلق الملاهي الليلية، ومحلات بيع الخمور والمواد المخدرة وصالات لعب القمار، مؤكداً أن الدستور الجديد ينص على حتمية تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن حيث إن الصالح العام يستلزم إصدار القوانين والقرارات واللوائح اللازمة لتطبيق الشريعة، إلا أن الجهة الإدارية حتى الآن لم تقم بإصدار ذلك رغم أن الرئيس وجماعته يحصلون على تأييد الناس بادعاء حرصهم على تطبيق الشريعة الإسلامية، مشيرا إلى أن عدم إصدار هذه القوانين والقرارات يشكل خطرا على الدين الإسلامي.

وتنظر أيضا الدائرة الأولى الدعوى المقامة من الدكتور ممدوح حمزة، الذى طالب فيها بإلغاء القرار الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2012 من رئيس الجمهورية بمنح قلادة النيل لكل من وزير الدفاع السابق المشير محمد حسين طنطاوي والفريق سامى عنان رئيس الأركان السابق، حيث أجلت لليوم للإطلاع وتقديم المستندات.

كلمات

عادل السنهوري

مكالمات «حماس» و«الإخوان».. وأسرار يناير

جريمة الهجوم على مقرات أمن الدولة وحرقها وفرم المستندات الخاصة بالأمن القومي المصرى يجب ألا تسقط بالتقادم ومرور الزمن عليها مثل قضايا التعذيب في السجون وإن كانت أشد منها لأنها تتعلق بأمن ووثائق وطن مباح ومستباح الآن على أرصفة الإخوان والتيارات الإسلامية وتزرع مخابرات العالم عيون جواسيسها داخله.

الذين هللوا وفرحوا وكبروا لحرق وفرم المستندات وسرقة معظمها في الغالب هم المستفيدون الوحيدون فقد تم طمس وحرق جرائم كبرى ومعلومات تمس أمن مصر، وما لم تصل إليه أيديهم بالحرق أو الفرم أو السرقة وصلت إليه الآن بالتسليم والتسلم بالأيدي وداخل مقر وزارة الداخلية. الوزارة تنفي تسليم المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان والرجل الأقوى في مصر حاليا والذى يتردد اسمه في كل مكان، تفريغ المحادثات الهاتفية بين قيادات من حركة حماس وقيادات جماعة الإخوان في مصر خلال أحداث 25 يناير التي انفردت بها الزميلة «المصري اليوم»، لكنها لم تنف أو تكذب لقاءات ومقابلات الشاطر مع رئيس جهاز الأمن الوطني اللواء خالد ثروت.

المكالمات تفضح وتكشف أمورا كثيرة - لو ثبت صدقها وصحتها ولا أشكك في ذلك - وتفك شفرات وألغاز وقائع حدثت في الفترة من 25 حتى 11 فبراير 2011 وما بعدها أيضا، فمازال هناك كثير من الألغاز والأحاجي في تلك الأيام لم يستدل على حلها ولم تصل إليها عيون الحقيقة سواء قصدا أو جهلا أو تحت ضغوط السلطة الجديدة. فحرق نحو 99 قسم شرطة في توقيت واحد لتركيع جهاز الشرطة وإحداث الفوضى والانفلات الأمني، وهى العملية التي لم يتم الكشف عنها حتى الآن رغم أن أطرافها معروفة، ثم قضية اقتحام السجون المصرية التي بدت خيوطها تتكشف وشهادات كبار الضباط تؤكد وجود مؤامرة مدبرة لإخراج المساجين، خاصة مساجين الإخوان الكبار، فهناك 34 سجينا هاربا من قيادات الجماعة حتى الآن ولم تسع الداخلية للقبض عليهم كما جرى مع باقي المساجين الهاربين من السجون خلال أحداث الثورة.

المكالمات بين إخوان حماس وإخوان مصر ستكشف أسرارا جديدة في حالة التحقيق الجاد بشأنها عن مرتكبي حادثة مقتل 16 جنديا مصريا في رفح في شهر رمضان الماضي، وهم أيضا معروفون وتحت حماية سياسية. الغموض الكثيف حول كثير من القضايا الأمنية لن يستمر طويلا فقد أصبح الشعب يعرف كل الحقائق ولا ينقصه سوى إجراء تحقيق عادل لمعرفة المجرمين الحقيقيين وراء هذه القضايا.

(الإخوان) يلاحقون قضاة مصر

قال الكاتب الإسرائيلي «تسفي برئيل» في مقال نشرته صحيفة «هاآرتس» العبرية أن قضاة مصر الذين لطالما دافعوا عن الإخوان المسلمين أصبحوا الآن أعداء نظام الإخوان، مشيرا إلى أن القضاة الذين أخلوا سبيل آلاف المعتقلين السياسيين واعتمدوا تعيين مرسي كرئيس يجدون الآن أنفسهم ملاحقين من قبل نظام الإخوان المسلمين، لدرجة أن أحد القضاة بات متهماً بالخيانة العظمى.

وأضاف الكاتب أن الإخوان المسلمين الذين كانوا سعداء في انتخابات مجلس الشعب 2005 التي اكتسحوا فيها 88 مقعداً في البرلمان هللوا للقضاة قائلين «يا قضاة، يا قضاة، أنتم أملنا بعد الله»، مشيراً إلى أن الإخوان المسلمين ليسوا الوحيدين الذين حققوا نصراً في تلك المعركة وإنما قضاة مصر أيضاً الذين أشرفوا على الانتخابات والذين أصبحوا رمزاً للوقوف أمام النظام ومحاولاته لإسقاط مرشح الإخوان وكانوا درعاً أمام النظام وتسببوا في تحطيمه في انتخابات 2010.

وتابع الكاتب بأن حسني مبارك ألغى في حينه الإشراف القضائي على الانتخابات، وبناء عليه لم يدخل أي مرشح إخواني البرلمان في انتخابات 2010، ثم جاءت الثورة ووصل الإخوان إلى سدة الحكم.

وتعجب الكاتب قائلاً: لكن ها هم نفس القضاة الذين أمروا بإطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيين الذين ينتمي الكثير منهم لجماعة الإخوان المسلمين، وكذا الذين ألغوا الحظر المفروض على إقامة حزب يستند إلى برنامج ديني ووقفوا إلى جانبهم أيضاً أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة واعتمدوا تعيين المرشح «محمد مرسي» كرئيس، أصبحوا الآن عدو النظام الجديد.

وأضاف أنه قبل أقل من أسبوعين خرج الإخوان المسلمون والحركات السلفية بمظاهرات حاشدة تحت عنوان «دعوة لتطهير القضاء»، وهي التظاهرة التي أدت إلى إصابة أكثر من مائة شخص وتضمنت شتائم للقضاة، لاسيما رئيس نادي القضاة أحمد الزند، والذي رفعت ضده دعوة تتهمه بالتحريض على النظام.

وأردف الكاتب بأن التوتر بين القضاة والإخوان المسلمين تزايد في الأسابيع الأخيرة بعدما قرر النائب العام «طلعت عبد الله» الذي عينه مرسي والذي يواصل عمله رغم قرار المحكمة بأن النائب العام السابق «عبد المجيد محمود» تمت إقالته دون مبرر- قرر تقديم دعوى أخرى ضد الزند بتهمة «خيانة الوطن والاستقواء بدول أجنبية».

وأضاف الكاتب أن «الزند» بحسب الدعوى طالب الرئيس باراك أوباما بالتدخل لحماية قضاة مصر ودعا منظمات حقوق الإنسان الدولية للتحقيق في انتهاك الوثائق والمعاهدات الموقعة عليها مصر بشأن تعدي النظام على القضاء.

وأشار الكاتب إلى أن شعار «تطهير القضاء» ليس اختراعاً مصرياً، مؤكداً أنه حتى في الدول الغربية وإسرائيل وتركيا يتطلع الرؤساء ورؤساء الحكومات لمزج منظومة القضاء بالمقربين وأصحاب الأيديولوجيات المشابهة، ودلل على ذلك برئيس وزراء تركيا الذي أحدث في 2010 انقلاباً كبيراً في طريقة تعيين القضاة وأعضاء النيابة وزاد عدد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء المعينين، إلا أن الوضع مختلف في مصر، حيث إنه لا يوجد حتى الآن برلمان مخول بتغيير قانون أو دستور، لاسيما أن السلطة التشريعية الآن في أيدي مجلس الشورى ذي الأغلبية الإخوانية.

واختتم الكاتب بأن الخوف المبرر الآن هو أن مرسي قد يستغل غياب البرلمان لإسقاط الدرع القضائية الواقية وتفكيك القوة الرادعة المهمة التي تتصدى للعربدة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين.

حول العالم

تمديد حبس مشرف في قضية بوتو

■ اسلام اباد / وكالات :

أمرت محكمة مكافحة الإرهاب بمدينة روالبندي الباكستانية باستمرار حبس الرئيس السابق برويز مشرف احتياطياً لمدة أسبوعين في قضية اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو عام 2007.

وبموجب هذا الأمر سيبقى حاكم باكستان العسكري السابق حبيس جدران منزله في مزرعته بضواحي العاصمة إسلام أباد مما يعني أنه سيظل رهن الإقامة الجبرية يوم الانتخابات العامة التي ستجرى يوم 11 مايو/أيار المقبل.

وكان مشرف قد عاد الشهر المنصرم لخوض الانتخابات، واعداً بإنقاذ البلاد مما سماه التطرف والانهيار الاقتصادي، لكنه حُرم من الترشح وسيقضي يوم التصويت بفيلته الفاخرة التي اعتُبرت بمثابة سجن له.

وقبل صدور الأمر بتمديد حبسه، ظل الجنرال المتقاعد يخضع بالفعل للإقامة الجبرية لمدة أسبوعين والتي كان من المقرر أن ينتهي أجلها بالرابع من مايو/أيار وذلك في قضية إقالة القضاة عندما فرض أحكام الطوارئ في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 ولم يمثل أمام المحكمة شخصياً.

يُذكر أن مشرف متهم بالتآمر في مقتل بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني الذي وصل إلى سدة الحكم في فبراير/شباط 2008 مستفيداً من موجة تعاطف شعبي عقب موتها.

وتعد هذه القضية الثانية من بين ثلاث قضايا يعود تاريخها لسنوات حكمه التي امتدت من عام 1999 حتى 2008، والتي اعتُقل على ذمتها عند عودته في 24 مارس/آذار بعد أربع سنوات قضاها بالمنفى الاختياري.

وكان تقرير للأمم المتحدة صدر عام 2010 أورد أن اغتيال بوتو كان من الممكن الحيلولة دون وقوعه، متهما حكومة مشرف بالإخفاق في توفير حماية كافية لها.

نتنياهو: إيران لم تتجاوز الخط الأحمر

■ القدس المحتلة / وكالات :

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إيران لم تتجاوز الخط الأحمر الذي وضعه لبرنامجها النووي، وذلك عكس تقديرات رئيس سابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، فيما أوضح الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني أن بلاده ليست بحالة حرب مع إسرائيل، ولن تبادر لمحاربتها.

وقال نتنياهو في اجتماع لنواب حزب الليكود إن أنشطة إيران النووية لم تبلغ الحد الذي وضعه، وأضاف «تواجه إسرائيل خليطا من التهديدات التي تتطور من حولنا، إيران مستمرة في برنامجها النووي، لم تعبر بعد الخط الأحمر الذي وضعته في الأمم المتحدة، لكنها تقترب منه بدأب، ينبغي ألا يسمح لها بتجاوزه».

وكان نتنياهو قد رسم خلال حديثه في الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي ما أسماه خطا أحمر على قنبلة من الورق، ليوضح النقطة التي يقول إن إيران ستكون عندها قد جمعت كمية من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20%، تكفي لصنع قنبلة نووية واحدة، إذا خصبت لدرجة أعلى.

وقال نتنياهو أنذاك إن إيران قد تصل إلى هذه المرحلة في أواسط عام 2013.

وفي الأسبوع الماضي، قال عاموس يادلين -وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية- في مؤتمر أمني في تل أبيب إن الإيرانيين عبروا الخط الأحمر الذي رسمه نتنياهو.

وتوجه إسرائيل منذ سنوات تحذيرات غير مباشرة بأنها قد تهاجم إيران إذا فشلت العقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية في الحد من برنامجها النووي، الذي تعتبره مسعى لصنع أسلحة ذرية.

وتصر إسرائيل منذ فترة طويلة على ضرورة استخدام التهديد العسكري الجاد، مع تحديد خطوط واضحة ينبغي لأنشطة طهران النووية ألا تتجاوزها، وتؤكد أن هذا هو السبيل الوحيد لإقناع إيران بالاستجابة للضغوط الدولية، والحد من تخصيب اليورانيوم، والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بممارسة عملهم دون قيود أو معوقات.

تجدر الإشارة إلى أنه يعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة المسلحة نوويا في الشرق الأوسط.

على الجانب الآخر، وفي تطور لافت وغير مسبوق، قال الرئيس الإيراني السابق على أكبر هاشمي رفسنجاني إن إيران ليست في حالة حرب مع إسرائيل.

ونقلت العديد من الصحف الإيرانية عن رفسنجاني -الذي يرجح أن يخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة- قوله «إيران لن تبادر للحرب مع إسرائيل، ولكن إذا خاضت الدول العربية حربا مع إسرائيل، فإن إيران ستقف لجانب الدول العربية».

وينظر لتصريحات رفسنجاني على أنها تأتي في إطار تصريحات أخرى لمسؤولين إصلاحيين بالبلاد، يؤكدون فيها أنهم يسعون لتحسين صورة إيران أمام المجتمع الدولي، التي يحملون مسؤولية تشويهها للرئيس الإيراني الحالي محمود أحمدي نجاد، خاصة في تصريحاته التي يهدد فيها بالقضاء على إسرائيل، وينكر حدوث المحرقة.

ألمانيا تتهم أربعة بانتهاك حظر إيران

■ برلين / وكالات :

وجه القضاء الألماني الاتهام لأربعة أشخاص بانتهاك الحظر المفروض على إيران عبر تزويدهم طهران بتجهيزات يشتبه في أنها تدخل ضمن برنامجها النووي.

وقالت النيابة العامة بهامبورغ إنه تم توقيف الأربعة -وهم ثلاثة يحملون الجنسيتين الألمانية والإيرانية ورابع ألماني- في أغسطس الماضي، ووجهت لهم التهمة الجمعة محكمة في هامبورغ.

وأضافت النيابة العامة أن «ثمة تخوفا من رؤية هذا المفاعل يستخدم لإنتاج أسلحة نووية تحتوي على البلوتونيوم».

ويتهم الأشخاص الثلاثة الذين يحملون الجنسيتين وتتراوح أعمارهم بين 25 و80 عاما والألماني (78 عاما) بأنهم تشاركوا لتسليم هذه التجهيزات عبر بلدان آسيوية بين عامي 2010 و2011 مقابل ملايين الدولارات.

ويتهمون خصوصا بأنهم أرسلوا عبر البحر خمس شحنات لـ92 صماما لمفاعل يعمل بالمياه الثقيلة. والطلبية تأتي من إيراني ملاحق أيضا من السلطات الألمانية يستخدم شركات مختلفة موجودة في بلدان عدة للالتفاف على الحظر المفروض على إيران، حسب النيابة العامة.

وقد أفرج بكفالة عن أحد المتهمين الثلاثة الذي يعتقد بأنه الوسيط وعن الألماني الذي يدعى رودولف ويدير مؤسسة في ثورينجي (شرق) صنعت بعض الصمامات.

وتشتبه القوى العظمى الغربية في سعي إيران لاقتناء السلاح النووي، الأمر الذي تنفيه طهران. وقد بنت إيران محطة نووية تعمل بالمياه الثقيلة في أراك بوسط البلاد، وتؤكد أن البلوتونيوم الذي تنتجه سيستخدم في الأبحاث الطبية.

أخي القارئ ..
أختي القارئة

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ماينذر بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع